وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع الإجرام

الموضوع
السكان و التجارة غير الشرعية
دراسة ميدانية - حي المدينة الجديدة – وهران.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة المـاستر في علم اجتماع الإجرام

إعداد الطالب :
بن شيخ أحمد

اللجنة المناقشة :

. الأستاذ الدكـتور	**حجيـج حـنيد**	**أسـتاذ التعليم العـالي**	**رئـيسا**
. الأستاذ الدكـتور	**عبدالكريم العايدي**	**أسـتاذ التعليم العـالي**	**مشرفـا**
. الأستاذة الدكـتورة	**بـلقاسمي فـاطمة**	**أستاذة التعليم العـالي**	**مـناقشا**

السنة الجامعية 2018/2017

إهـــــــــداء

- إلى والدتي العزيزة التي أتمنى لها طول العمر ودوام الصحة والعـــــافية

- إلى والدي العزيز الذي أترحم عليه و أدعو له بالرحمة والمغفرة

. إلى زوجتي وابنتي العزيزات لتشجيعهن و وقوفهن إلى جانبي حتى أتم هذا العمل و اجعله ممكنا

. إلى كل أفراد العائـــــــــلة سواء كان كبيرا أو صغيرا دون اســـــتثناء

. إلى كل زملاء وزميلات العمل و خاصة من كان لي سندا و عـــونا

. إلى كل من كان له الفضل في مساعدتي من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع لعله يكون في مستوى التطلعات العلمية ، راجيا من العلي القدير أن يبارك لنا فيه ويجعله لنا في ميزان الحسنات

آمـــــــــــين .

تحية شكر و تقدير

بعد الشكر للمولى عز و جل

. إلى الأستاذ العايـــــدي عبد الكريم الذي تكرم و تفضل بقبول تأطيري

. إلى كل أساتذة تخصص علم الاجتماع الإجرام الذين لم يبخلوا علينا بإسداء النصح و التوجيه

. إلى كل أساتذة كلية علم الاجتماع و طاقمه الإداري

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير و الامتنان ، راجيا من المولى عز و جل أن أكون قد وفقت في أن أكون بعملي المتواضع هذا عند حسن ظنكم جميعا

شـــــــــــــكرا .

التـــــــصميم و المـحتويات

مـــقدمة عامة

I / الفصل الأول

I / -1- التعريف بماهية التجارة غير الشرعية.

I / -2- التجارة غير الشرعية من المنظور العرفي.

I / -3- التجارة غير الشرعية من المنظور القانوني.

II / الفصل الثاني

II/ -1- نبذة عن مدينة " وهران ".

II/ -2- مونوغرافيا حي " المدينة الجديدة ".

II/ -3- تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة وتسميته وسكانها.

III / الفصل الثالث

III / -1- المتغير العددي كعامل مؤثر.

III / -2- المتغير الاقتصادي كعامل مؤثر.

III / -3- المتغير العددي والمتغير الاقتصادي كعامل موحد مؤثر.

الخـــــــاتمة

الـــفهرس

مـــقدمة
تمهيد.....**07**.
الإشكالية و الفرضيات .....**13**.
الإطار العام .....**14**.
تحديد المفاهيم .....**16**.
منهج و تقنيات البحث .....**17**.
عينة البحث و كيفية اختيارها .....**18**.

I / الفصل الأول
I / -1- التعريف بماهية التجارة غير الشرعية.....**23**.
I / -2- التجارة غير الشرعية من المنظور العرفي.....**25**.
I / -3- التجارة غير الشرعية من المنظور القانوني.....**26**.

II / الفصل الثاني
II/ -1- نبذة عن مدينة " وهران ".....**32**.
II/ -2- مونوغرافيا حي " المدينة الجديدة ".....**36**.
II/ -3- تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة وتسميته وسكانها.....**37**.

III / الفصل الثالث
III / -1- المتغير العددي كعامل مؤثر.....**42**.
III / -2- المتغير الاقتصادي كعامل مؤثر.....**48**.
III / -3- المتغير العددي والمتغير الاقتصادي كعامل موحد مؤثر.....**51**.

الخـــــــاتمة.....**53**.

مـــــقدمة

تمهيد

الإشكالية و الفرضيات

الإطار العام

تحديد المفاهيم

منهج و تقنيات البحث

عينة البحث و كيفية اختيارها

مقدمـــــة

تمهيد

قد لا يختلف اثنان في مفهوم الاجتماع والتعايش، على كونه مجموعة علاقات تربط فرد وفرد أو فرد وجماعة أو جماعة وجماعة أيا كانت ميولا تهم أو خلفياتهم وإيديولوجياتهم أو حتى معتقداتهم لما هذا التعايش من جمع بين متناقضين آلا وهو القبول والرفض في آن واحد ، في فضاء معين يبقى بمثابة المسرح الذي يحتوي كل وقائع هذه العلاقات على أساس مبدأ الاتفاق والاختلاف ، أين تكون فيه الصراعات قائمة دائمة وخفية تحكمها إستراتجية الأولوية و المنفعة مما يفرز عنه دينامكية اجتماعية تخضع لعدة عوامل قد تكون ظاهرة و في أغلب الأحيان تكون خفية ، مما يتمخض عنه ظواهر اجتماعية قد يكون لها تأثير فيما بعد على سيرورة هذه الدينامكية.

وخير مثال على ما سبق ظاهرة التجارة غير الشرعية أو غير الرسمية أو غير النظامية سواء كانت تجارة بيع أو شراء أو خدمات غير مصرح بها أو غير مرخص لها وتخرج عن السيطرة الرسمية ، وبالموازاة فهي تخضع إلى قوانين و عرف ممارسيها بمبدأ الإجماع و الاتفاق .

.

و هو ما دفع فضولنا في البداية للاهتمام بهذه الظاهرة، وتطرقنا لها في الأحياء لكونها تخرج عن سيطرة المنظومة القانونية و السلطة وهو ما يربطها بتخصصنا، و ما زاد اهتمامنا أكثر هو إمكانية دراستها في الميدان، و دراستنا لهذه الظاهرة ليست بمقاربة اقتصادية كونها مضرة باقتصاديات الدولية والدول ، و لكن بمقاربة سوسيولوجية محضة لما لها من انعكاسات على نمط الحياة اليومي للسكان، ما يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري :

ما هي علاقة السكان بهذه الظاهرة، وكيف يتعاملون معها ؟ .

هذا التساؤل كان بمثابة الوقوف على واقع قد لا نعيره اهتمام خاص كونه لا يرى للعيان أو بالأحرى مخفي كون هؤلاء السكان غمرتهم هاته الأعداد الهائلة من التجار و الباعة المتجولين في فضاء عام وخاص في آن واحد، عام باعتباره مقصد للجميع لقضاء احتياجاتهم، وخاص لكونه حي عتيق سكنته عدد معين من العائلات جعلت منه فضاء خاص بها، تحكمه إستراتجيات هي بمثابة إفرازات لتفاعلات يومية تخضع فيه للقوى المهيمنة للفاعلين الاجتماعيين، في صراع يومي و دائم أسدى بضلاله على طريقة و كيفية عيش السكان ما ولد حالة من التناغم والتأقلم فيما بعد مع هذا الواقع بكل إكراها ته و الذي فرضته ظاهرة التجارة غير الشرعية ؛

و هو ما أنعكس على دينامكية السيرورة الاجتماعية لينتج روابط اجتماعية متعددة ومختلفة في هذا " الفضاء المعيشي"[1] الجديد مبنية على عاملين أساسين :

1/ العامل الاجتماعي : والمتمثل في " العقد الاجتماعي " - لجون جاك روسو - و الذي يرى في ضرورة وجود عقد اجتماعي يمتثل له الجميع لتكوين المجتمع .

2/ العامل الاقتصادي : والمتمثل في " أسباب غنى الأمم " - لآدم سميث - و الذي يرى أن المعاملات والمبادلات التجارية هي أساس تكون المجتمع.[2] .

و هو ما وقفنا عليه في ملاحظتنا الأولية في حي "المدينة الجديدة" - بمدينة وهران - أين تبدأ الحركة فيه منذ الساعات الأولى للصباح الباكر لتعج بالكم الهائل من التجار والباعة المتجولين في كل مكان و بالطرقات والأرصفة وحتى الزوايا المخفية بعرض للبضائع و السلع سواء على الأفرشة وعلى الطاولات أو حتى بالتعليق على الجدران و

[1] عمار يزلي،القبيلة الفضاء و المعتقد،دار لالة صفية،الجزائر،2012،ص8

[2] penseé plurielle،carnInfo/revue_2012-1-،P51- Serge Paugam،- le lien social،20/01/2018

النوافذ و أبواب المنازل ، فكل مساحة مهما كان حجمها الصغير مستغلة إلى درجة استحالة المرور بين هذه الأروقة و المجالات الصغيرة بين الباعة مما يجعل المشترين في تزاحم دائم أثناء الشراء أو المرور ، ويبقى هذا الحال طيلة النهار ، ليعود الحي إلى سكونه وهدوئه تدريجيا في نهاية اليوم لتبدأ حركة أخرى يكون ورائها عمال النظافة وبمجرد انتهائهم من جمع المخلفات اليومية لهؤلاء التجار تدب حركة هادئة قد تبدو و كأنها محتشمة لسكان هذا الحي بعد يوم كامل حجبوا فيه قصرا تحت طائلة هذا السيل العارم للتجار، مما دفع بنا للتساؤل عن كيفية تعايش السكان مع هذه الظاهرة وبالتالي كيف يتعاملون معها و ما مدى تأثير وتأثرهم بها .

وحتى يتسنى لنا التقرب أكثر لفهم و وصف هذه الحالة المعقدة التي يصعب تفسيرها ، كان علينا بداية العودة للمجال النظري و هو ما يؤكده هذا التعريف :

" إلغاء النظرية هو بمثابة إلغاء للعلاقات الدينامكية بين الظواهر"[1] .

فالمجال النظري له دور كبير وهام كونه يعتبر كبوابة يمكن من خلالها الولوج إلى ماهية الواقع و وصفه كما هو و بالتالي تحديد أهم العوامل المؤثرة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في فهم وتفسير الظواهر ، حيث يرى " إلياس نوربث " :

" ترتكز دراسة الوقائع الاجتماعية من زاوية الارتباطات فيما بينها "[2]

ما معناه أن المجال النظري يحدد الارتباطات الديناميكية التي تؤسس لمختلف علاقات الظواهر والوقائع الاجتماعية.

و النظرة لهذا الفضاء الاجتماعي المركب بين نسقين مختلفين (نسق السكان ونسق التجار) أين تكون فيه التفاعلات في مد وجزر تخضع فيه لميزان القوى الاجتماعية المهيمنة ، تجعلنا نركز على مقاربة ميكروسوسيولوجية في دراستنا، كونها تساعد على دراسة الظاهرة في وسط ومحيط معين يمكن فيه تحديد أهم العوامل التي لها دخل

[1] CRESSWELL,R-GODELIER M Outille d'enquete et d'anlyse anthropolologique,Maspero,Paris,1976,P19

[2] CRESSWELL,R-GODELIER M Outille d'enquete et d'anlyse anthropolologique,Maspero,Paris,1976,P19

في ظهور الظاهرة و ما أهم النتائج المترتبة عنها ؛

و علنا نقترب أكثر من ماهية هذه الحالة بمقاربة " ميكروسوسيولوجية "، كان علينا البحث في أهم النظريات الاجتماعية من مختلف المدارس السوسيولوجية و التي يمكن لنا بها التقرب إلى فهم هذا الواقع بطريقة أكثر دقة و هو ما كان لنا بالارتكاز على اتجاهين نظريين :

1/ المتمثل في الاتجاه البنائي الوظيفي كما يراه " بارسون " و الذي يوسع من نظرة مجال البحث و يؤسس لنظرية عامة للفعل بإدماج أبعاد التركيبة الموضوعية " لدوركايم " و الذاتية " لفاييبر" ، هذا التفاوت يوسع من اعتبارات " الفعل " التي يمكن وضعها في سياق مجموعة سلوكات (أفعال ،أفكار،أحاسيس،طموحات ورغبات) والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- البعد البيولوجي المتعلق بالتنظيم بين الحاجيات والمطالب .
- البعد السيكولوجي المتعلق بالشخصية و التركيبة النفسية .
- البعد الاجتماعي المتعلق بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف الأفراد و الجماعات
- البعد الإنثروبولوجي المتعلق بالقيم و المعايير و النماذج االإجتماعية [1]

2/ المتمثل في الاتجاه التفاعلي كما يراه " كوفمان" :

أن الفرد يتفاعل حسب متطلبات محيطه .

.

و كما يلخصه " دافيد لو بروتون " :

[1] Dictionnaire de la Sociologie,le Robert/Seuil,1999

فالشخص هو بمثابة فاعل يتفاعل مع العناصر الاجتماعية وليس بالفرد السلبي الخاضع كلية للهياكل الاجتماعية بسبب ' تطبعه ' أو بسبب ' قوة ' النظام أو بسبب ثقافة انتمائه[1]

و هو ما ذهب إليه "هربت ميد" :

أن أي فرد من الجماعة لا يشبه بالضرورة أفرادها بل يحدد نفسه بهم - ما معناه - أن التفاعل يفهم من خلال عدة هياكل اجتماعية مختلفة ، أي بالتكيف المتبادل لسلوكاتهم في سبيل تحقيق العملية الاجتماعية[2] .

وجاء التركيز على هذين الاتجاهين لأنه في تقديرنا يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي لها دور من بعيد أو من قريب ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد سلوك الفرد و ما قد يترتب عنه من انعكاسات، كونهما يتكاملان في إمكانية تفسير " الفعل " وما قد يفرزه من سلوك للفرد في العملية التفاعلية، وهو ما قد يجعل من دراستنا أكثر ثراء و موضوعية في تحليلاتنا واستنتاجاتنا لتفسير و وصف الواقع كما يراه و يعيشه الفاعلون الاجتماعيون عن طريق تفاعلاتهم اليومية في محيطهم الاجتماعي .

وحتى تكون دراستنا أكثر موضوعية كان من الضروري العودة إلى دراسات ميدانية سابقة شرط أن تكون في نفس توجه موضوع دراستنا وهو ما وجدناه في بعض المذكرات ؛

فقد أكد الباحث "مهدي العربي" :

" أن الروابط الاجتماعية وطبيعة التضامن الموجود في مجتمع بحثه يتجه في

[1] LE BRETON David, *L'interactionnisme symbolique*, Paris, PUF, collection Quadrige Manuels, 2004, 249 p.

[2] IPID

اتجاه مختلف عن المؤسسات القانونية الرسمية " .1

وهذا ما لمسناه في ميدان البحث، أين تخرج فيه الروابط الاجتماعية والتضامن عن سيطرة القانون الرسمي، و تحكمها قوانين عرفية تخضع لمتطلبات ظرفية تابعة لميزان القوى المهيمنة و الضاغطة.

فيما يؤكد الباحث حدوش رشيد على :

" حاجة الفرد إلى غيره وحاجة الغير إلى الفرد تقوي تلك الروابط وتعززها، فعوض الرباط الضيق الذي كان يتمتع به الفرد في مجموعته المحلية (الأولية) يصبح هذا الفرد المتواجد في المدينة أي في مجال أوسع يتمتع بروابط عديدة ومكثفة و بنسوجات أكبر عددا كما أن الحياة الخاصة سرعان ما تتحول إلى مسألة عامة عمومية " [2]

وهو ما لاحظناه في ميدان البحث، حيث تتعزز فيه الروابط الاجتماعية والتضامن تحت ضغط الحاجة، لتخرج عن إطارها الضيق داخل مجموعة الفرد المحلية (الأولية)، بل تصبح أكثر اتساعا وتعددا و بنسوجات مكثفة في مجال أوسع تكون فيه حياة الفرد الخاصة أكثر عمومية.

و يرى فوزي عبد الرحمان و علي المكاوي أن :

"حرص الإنسان السيطرة على البيئة وتهيئتها لمعيشته ،
فتصبح بيئة ثقافية تؤثر فيه " [3]

[1] مهدي العربي،التضامن و المجتمع،إقتراب تحليلي لأشكال التضامن بحي الضاية الشعبي لمدينة وهران،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع،جامعة وهران،2008

[2] حدوش رشيد،مسألة الرابط الإجتماعي في الجزائر.دراسة ميدانية لمدينة الجزائر،دار هومة،الجزائر،2009،ص70/69

[3] فوزي عبد الرحمان وعلي المكاوي، دراسات في الأنثروبولوجيا الثقافية ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة1999، ص44

وهو ما وقفنا عليه في ميدان الدراسة، أين يصبح فيه الفرد تحت تأثير بيئة ثقافية واجتماعية تفاعل معها فتأثر بها و أثر فيها مما إنعكس على سلوكياته، حينما أراد أن يروضها و يهيئها لمعيشته.

الإشكالية

وعلى هذا الأساس فقد أثار موضوع دراستنا هذا عدة تساؤلات حول أهم العناصر التي يجب التركيز عليها من أجل استكماله و المتمثلة أساسا في مسألة أهم انعكاسات التجارة غير الشرعية على نمط حياة السكان وعلى سلوكياتهم داخل الوسط الحضري بمدينة وهران وبالتحديد بحي المدينة الجديدة ، وما هي أهم ردات فعل السكان تجاه هذه الظاهرة و ما مدى تأثيرها على حياتهم اليومية

الفرضيات

وكون الفرضيات بداية منطقية لكل بحث بوضعها لأهم التمثلات و التصورات للظاهرة المراد دراستها، فهي بمثابة حلقة وصل الرابط بين المفاهيم ومتغيرات البحث، فهي في نهاية المطاف محصلة مجمل استنتاجات القراءات النظرية والمكتشفات الميدانية الأولية التي تم حصرها أثناء معاينة أهم مراحل هذه الدراسة، و عليه تم تحديد فرضيات هذه الدراسة كالتالي:

1/ كعامل محرك هو العدد الهائل للتجار المتزايد مقارنة مع كثافة السكان المتناقصة مما يجعل الهيمنة العددية تفرض منطقها وسلطتها، و هو ما أنعكس على النمط

المعيشي للسكان وظهور نمط معيشي جديد.

2/ كعامل مساعد العامل المادي الاقتصادي كون التجارة غير الشرعية تدر أرباح طائلة تجعل من ممارسيها في مركز القوة والهيمنة وبالتالي مركز القرار والسلطة مما يجعل لهم أفضلية فرض النمط المعيشي الخاص بهم و يجعل من السكان في وضعية التابع نمطيا في طريقة عيشهم

و للتأكد من صحة فرضياتنا من عدمها كان علينا في دراستنا الميدانية التركيز على المتغيرات الثقافية والنماذج الاجتماعية المنبثقة عن التفاعلات اليومية، و محاولة فهم مختلف العلاقات الاجتماعية الناتجة و وصفها كما هي بدراسة مدى تغير السلوك كمؤشر يمكننا من خلاله تحديد مدى تأثر النمط المعيشي للسكان بالتجارة غير الشرعية

الإطار العام

إن تحديد سلوك الفرد هو بمثابة تحديد لنمط معيشي معين يعكس فيه الفاعل محيطه الاجتماعي، و كل تغير في هذا السلوك هو تغير في العلاقات الاجتماعية، هذا التغير يكون منبعه عوامل تختلف باختلاف الاتجاهات المفسرة له ، فقد يكون هذا التغير تحت ضغط الصراع الطبقي كما يراه " ماركس " أو بسبب عصبية الدين و الدم كما يفسره " إبن خلدون " ، وقد تكون تحت تأثير عدة عوامل متشابكة في آن واحد.

و يعد تغير السلوك بمثابة ترجمة لكل التحولات الاجتماعية كونه إفراز لمتغيرات الروابط والعلاقات الاجتماعية و التي تتحدد بمختلف العوامل التي لها دور كبير في هذه العلاقات سواء كانت هذه العلاقات :

- علاقات أولية مباشرة تتميز بالحميمة
- أو علاقات ثانوية غير مباشرة تتميز بالتعاقدية المؤقتة.

هذه العلاقات يمر فيها الفرد خلال العملية التفاعلية عبر ثلاثة مراحل متتالية كما يراه " كولي " في نظريته المتعلقة بالروابط الاجتماعية : [1]

1/ المرحلة الأولى :

تعتبر بمرحلة التمثيل ، وفيها يظهر الطرفان أو يحاول الطرفان إظهار كل ما هو إيجابي، و التصادم فيه يكون شبه منعدم .

2/ المرحلة الثانية :

تعتبر بمرحلة التوسط ، وهي الظهور و الخفاء لكل ما هو سلبي و تتجلى بالدهشة النوعية لما لم يكن متوقعا من الطرفين فتنطرح الأسئلة و تظهر المشاكل، و يصبح التصادم فيه شبه معلن .

3/ المرحلة الثالثة :

تعتبر بمرحلة الحقيقة ، وهي بمثابة الظهور بالوجه الحقيقي للأفراد ، و هنا يضحى التصادم فيه مباشر و تنتهي إما :

- النزاع كالطلاق مثلا .
- الحياد كالقطيعة الغير معللة.
- التواصل والاستمرار و هو نوعان :

1 نظريات التي فسرت العلاقات الاجتماعية.. www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid. 2017/12/12

ا - تواصل النفاق الاجتماعي و قانونه " المداهنة حتى تتحقق المآرب " و هو السائد في المجتمعات المتخلفة.

ب - تواصل العقلاء و التعايش الاجتماعي و قانونه " يعذر و يتجاوز بعضنا عن البعض فكلنا خطاء" و هو السائد و المنتشر في المجتمعات المتفتحة بمبدأ المرونة الذكية.

و على العموم المسافة بين مرحلة التمثيل و مرحلة الحقيقة تتباين حسب نوعية الفاعلين والمتعاملين وحسب نوعية ثقافاتهم، وفي مجملها تبقى طويلة المدة تحتاج إلى الصبر و التأني، و يمكن التعجيل بها من خلال :

1/ المعاملات المالية.

2/ المعاملات الاجتماعية.

3/ كثرة الاحتكاك.

و كخلاصة عامة فإن السلوك يبقى مرهون بطبيعة العلاقات الاجتماعية، كونه ينحى الإيجاب أو السلب حسب منحى سلوكات الأفراد و الجماعات، حيث يتجلى فيما تبديه هذه العلاقات من ترابط أو تفكك بين الأفراد و الجماعات، و بالتالي فإن العلاقات الاجتماعية هي من يحدد سلوكات الأفراد و الجماعات كونها الموجه الأساسي لها.

تحديد المفاهيم

لقد أقتصر بحثنا هذا على مفاهيم معينة تكون بمثابة مفاتيح تؤدي لاستيعاب و فهم هذه المفاهيم و بالموازاة نتفادى كثرتها ، وقد كان من أهمها :

- التجارة غير الشرعية كما سبق التعريف بها عوض استعمال لمرادفاتها كالتجارة الخفية أو التجارة الموازية أو التجارة غير النظامية أو التجارة غير الرسمية.

- الفضاء المعيشي هو بمثابة فضاء مشترك بين ماهو فضاء للسكن و فضاء للتجارة في آن واحد بين نسقين مختلفين (نسق السكان ونسق التجار) .

- السوق لا نقصد به ذلك الفضاء المعين في حيز مغلق يخضع فيه لقوانين تسيره كما كان عليه في السابق، بل أصبح بمثابة الفضاء المفتوح على الكل، يخضع فيه لعدة تجاذبات تكون فيه القوانين المسيرة مزيج متباين بين كل ما هو رسمي وعرفي في آن واحد .

- العلاقات الاجتماعية هي ذلك المزيج من الروابط والعلاقات التي ترتكز على روابط الدم و الجيرة و المادية الاقتصادية و الإنتفاعية في آن واحد .

- الأصلي و يقصد به السكان الذين سكنوا حي "المدينة الجديدة" لأكثر من ثلاثة أجيال متعاقبة.

- الدخيل و يقصد به التجار و الباعة المتجولين و الزبائن الذين ينشطون داخل حي "المدينة الجديدة"

منهجية البحث

من المنطقي أن كل دراسة لها أهداف مسطرة كغاية، و للوصول لهذه الأهداف كان لابد من منهجية تتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة، و هو ما ارتكزنا عليه في بحثنا هذا باستخدام منهج تحليلي وصفي كونه أكثر وضوح في الكشف عن كيفية وطرق حياة

سكان الحي وما مدى تأثر هذا النمط المعيشي بظاهرة التجارة غير الشرعية، فالغرض هو فهم الواقع الاجتماعي كما هو من خلال الوصف ؛

" وصف الظواهر أو وصف الواقع كم هو مهم من أجل الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع "[1]

و على هذا الأساس فإن المنهج المتبع في دراستنا هذه له متطلبات ميدانية تعتمد على تقنية الملاحظة المباشرة وتقنية المقابلة نصف الموجهة .

الملاحظة

هي بمثابة الأداة التي يمكن بها تحديد أهم معالم الظاهرة قبل التمكن من وصفها ؛

" تستخدم في كل الدراسات العلمية خاصة الوصفية منها، ولا يستطيع أي باحث في أي دراسة الاستغناء عنها "[2] .

المقابلة

هي أداة اتصال مباشرة تسمح بالمحادثة المباشرة و الجادة التي تمكننا من فهم الظاهرة من منظور المبحوث و تصوراته لها، و لتفادي الخروج عن موضوعنا نعمد لتوجيه و تركيز المبحوث على موضوعنا كلما اقتضت الحاجة دون الضغط أو التأثير عليه ، وتجرى المقابلات في أوقات وفترات متفرقة حسب الأوقات المتاحة للمبحوثين لتفادي التعكير على مزاجهم ما يجعل منهم أكثر استجابة و بالتالي الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

[1] بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،ط3،ديوان المطبوعات ،الجزائر،2001،ص141

[2] عثمان حسن عثمان، المنهجية في كتابة البحوث الجامعية، منشورات الشهاب، الجزائر،1998، ص32

العينة

لها دور كبير في توجيه مسار البحث لهذا تم اختيار حالات مخضرمة عاشت فترات زمنية متعاقبة ما يمكنها من تحديد التباين الحاصل بين كل فترة زمنية وأخرى و لهذا كان عامل السن محدد بخمسين سنة فما فوق ، ينحدر معظمهم من أصول قبائل الغرابة والغوالم بضواحي وهرن ممن أجبرتهم السلطات الاستعمارية للاستقرار بهذا الحي بعد إستحذاته ، وضعهم المادي الاقتصادي متباين بين من هو ميسور و من هو متوسط ومن هو مستعسر الحال ، أما المستوى الدراسي فقد كان ممثلا في كل الأطوار من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي ، أما العدد فكان عشر حالات منهم امرأتان.

مراحل البحث

بغية التمكن من الموضوع وإضفاء عليه صبغة أكثر علمية تم البحث على ثلاثة مراحل :

1/ المرحلة الاستطلاعية: و هو مسح واستكشاف أولي للواقع حيث يتمثل في جمع المعلومات النظرية التي لها صلة بموضوع البحث زيادة على الملاحظة والمعاينة الميدانية المباشرة و القيام باستجوابات مع الفاعلين (سكان الحي و التجار على حد سواء) قصد تحديد الإشكالية و صياغة الفرضيات.

2/ مرحلة الفحص والإلمام : وهي قراءات نظرية معمقة حول الموضوع بالموازاة التقرب أكثر من الفاعلين بالاعتماد على تقنية المقابلة كتقنية أساسية و تقنية الملاحظة كتقنية مدعمة

3/ مرحلة التحليل و المعالجة : هي تحليل و معالجة كل المعطيات و النتائج المتحصل عليها بتدوينها في ملخص نهائي للبحث مع إمكانية الرجوع إلى النصوص النظرية والميدان كلما أقتضى الأمر

و حتى نتمكن من خلق توافق بين القراءات النظرية والنتائج الميدانية للحي، وبلوغ الأهداف المسطرة للبحث تم وضع خطة للدراسة وهي كالتالي :

I / الفصـــل الأول

في هذا الفصل حاولنا فهم و وصف الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" والباعة المتجولين من خلال ما لاحظناه في الميدان من تباين بين نظرة القانون ونظرة العرف للتجارة والتجارة غير الشرعية حسب تصورات كل الفاعلين وطريقة تعاملهم مع هذا الواقع

I / -1- التعريف بماهية التجارة غير الشرعية.

تطرقنا في هذا العنصر لماهية التجارة وحاولنا تحديد مفهومها كتمهيد في تحديد لتصورات كل الفاعلين وطريقة تعاملهم مع التجارة .

I / -2- التجارة غير الشرعية من المنظور العرفي.

كان لنا في هذا العنصر الوقوف على نظرة العرف للتجارة والتجارة غير الشرعية حسب تصورات كل الفاعلين وطريقة تعاملهم معها .

I / -3- التجارة غير الشرعية من المنظور القانوني.

في هذا العنصر وقفنا على نظرة القانون للتجارة والتجارة غير الشرعية و كيف ساير القانون هذه الوضعية بتعديل في القوانين حسب ماتقتضيه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

II / الفصل الثاني

في هذا الفصل حاولنا فهم الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" من خلال الوقوف على الدوافع التي أسست في بداية الأمر لقبول والتعايش مع هؤلاء التجار والباعة المتجولين ، بمسح لتاريخ و حاضر الحي من خلال انتمائها لمدينة وهران

II/ -1- نبذة عن مدينة " وهران ".

في هذا العنصر كان لنا الوقوف على تاريخ حي "المدينة الجديدة" من خلال تاريخ مدينة "وهران" ما قد يمكننا فهم تصورات سكان الحي لواقعهم المعيشي

II/ -2- مونوغرافيا حي " المدينة الجديدة ".

كان لنا في هذا العنصر الوقوف على أهم خصائص حي "المدينة الجديدة" من الناحية الإحصائية والإقتصادية و بالتالي الإجتماعية وهو ما قد يساعدنا في فهم هذا الواقع المعيشي

II/ -3- تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة وتسميته وسكانها.

تطرقنا في هذا العنصر لأصل التركيبة السكانية لحي "المدينة الجديدة" و ما آلت إليه حاليا بغرض فهم كيفية تعامل هذه الأخيرة مع هذا الواقع المعيشي

III / الفصل الثالث

في هذا الفصل كان لنا الوقوف على الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" حسب ما لاحظناه في الميدان و حسب ما استقيناه من أجوبة المبحوثين المعبرة عن وصفهم لواقعهم كما يعيشونه وكما يتصورونه، على أساس كيف كانت حياتهم قبل مجيء هؤلاء التجار والباعة المتجولين إلى حيهم و كيف أصبحت اليوم

III / -1- المتغير العددي كعامل مؤثر.

في هذا العنصر ركزنا بداية على العامل العددي بتحليل لبعض الإحصائيات التي استقيناها من مختلف المصادر و الهيئات العمومية بغية تحديد تأثير هذا العامل على التغيير في سلوك سكان الحي .

III / -2- المتغير الاقتصادي كعامل مؤثر.

في هذا العنصر ركزنا على العامل المادي (المالي) الذي طغى على حي "المدينة الجديدة" كعامل له تأثير على التغيير في سلوك سكان الحي .

III / -3- المتغير العددي والمتغير الاقتصادي كعامل موحد مؤثر.

كان لنا الوقوف في هذا العنصر على مدى تأثير لاجتماع العامل العددي والعامل المادي (المالي) على التغيير في سلوك سكان الحي .

الخـــــــاتمة

الخاتمة كانت بمثابة الوقوف على خلاصة لأهم العناصر التي تطرقنا إليها في الفصول الثلاثة بالشرح و التحليل على أساس مزيج نظري و ميداني ما قد يمكننا فهم وقع هذا الحي .

I / الفـــصل الأول

I / -1- التعريف بماهية التجارة غير الشرعية.

I / -2- التجارة غير الشرعية من المنظور العرفي.

ا / -3- التجارة غير الشرعية من المنظور القانوني.

ا / الفصل الأول

لقد حاولنا في هذا الفصل فهم الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" المتعايش مع هؤلاء التجار والباعة المتجولين من خلال ما لاحظناه في الميدان من تباين بين نظرة القانون ونظرة العرف للتجارة والتجارة غير الشرعية حسب تصورات كل الفاعلين وطريقة تعاملهم مع هذا الواقع ، فكان لنا ما يلي

ا / -1- التعريف بماهية التجارة غير الشرعية.

يقتصر معنى التجارة على مبادلة السلع بهدف الربح ويتفق هذا مع مدلول اللغة لكلمة " تجارة " فهي تقليب المال لغرض الربح، وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته بأنها: محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء. وبهذا يكون أبسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة من أجل بيعها بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح.[1]

[1] https://www.marefa.org/2018تجارة 22/04/2018

ويرتبط نشوء التجارة بكونها نشاط اقتصادي خاص بإنتاج وتبادل السلع، وعليه فقد مر تاريخ التجارة بعدة مراحل كان من أهمها بداياتها الأولى التي كانت ترتكز على مبدأ المقايضة، أين كان يتم التعامل فيه باستبدال السلع مقابل سلع، لكن لعدم جدوى و فعالية هذا النظام و عدم قدرته على تلبية كل متطلبات وحاجيات الفاعلين، و مع ظهور المال والنقود تحولت معاملات البيع والشراء والخدمات إلى مقابل مالي تحدده قيمة السلع المعروضة و قيمة الخدمة المنجزة

لكن و مع التطور الذي عرفته معظم الأنظمة الاجتماعية ، بدأت التجارة تعرف تنظيما في تعاملاتها و حتى في أمكنة تواجدها في مكان حقيقي أو افتراضي عرف " بالسوق " أين كانت تجرى فيه كل التعاملات، لتبدأ عملية التحكم في هذا النظام التجاري تدريجيا ، فبعد فرض الإتاوة على التجار في البداية لعرض سلعهم ، تحولت فيما بعد إلى رسوم تدفع بشكل منتظم و دائم على كل من يمتهن التجارة ، ليصبح كل من يمتهن التجارة ولا يدفع الرسوم بمثابة الخارج عن القانون و بالتالي يتعرض للإجراءات العقابية المنصوص عليها، ما دفع بالبعض ممن امتهن التجارة إلى التخفي و مزاولة تعاملاته التجارية دون التصريح أو الإدلاء بها تهربا من دفع الرسوم أو لعدم قدرته على تغطية كل الأعباء ، في فضاء مفتوح على الكل سواء كان حقيقي أو افتراضي يخضع فيه لعدة تجاذبات تكون فيه القوانين المسيرة مزيج متباين بين كل ماهو رسمي وعرفي في آن واحد ، و هو ما أصبح يعرف فيما بعد بالتجارة غير الشرعية .

والتجارة غير الشرعية كما سبق التطرق إليه آنفا في مقدمتنا هي كل تجارة غير رسمية أو غير نظامية سواء كانت تجارة بيع أو شراء أو خدمات غير مصرح بها أو غير مرخص لها وتخرج عن السيطرة الرسمية ، وبالموازاة فهي تخضع إلى قوانين و عرف ممارسيها بمبدأ الإجماع و الاتفاق ؛

وظهر هذا المصطلح في النظرية الاقتصادية للتنمية مع أولى أعمال البرنامج العالمي للعمل المنظم من طرف المكتب الدولي للعمل مع بداية السبعينيات ، حيث يعتبرالمختص " كايث هارت" أول من استعمل هذا المصطلح سنة1971، بعدها ظهر هذا المصطلح في تقرير المكتب الدولي للعمل حول " كينيا " سنة 1972 .[1] .

ليبدأ الاهتمام بهذا النوع من التعاملات الخارج عن سيطرة الأنظمة بسن قوانين و إجراءات تنفيذية على المستوى الوطني و الدولي لمحاولة احتوائه والحد من انتشاره ، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل مما جعل هذا النوع من التجارة يدخل في خانة الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء لما يترتب عنه من تداعيات اقتصادية و اجتماعية في آن واحد

ا / -2- التجارة غير الشرعية من المنظور العرفي.

لقد تباينت الآراء واختلفت وجهات النظر للتجارة غير الشرعية، لكن الذي لا يختلف فيه فهي بمثابة صمام الأمان والمتنفس الذي بإمكانه إعادة التوازنات عندما تقتضيه الحاجة للأنظمة و أفراد المجتمعات في آن واحد، فالأنظمة تغض الطرف عليه عندما تشتد عليها الأزمات، و تشهر عليه سيف "الحجاج" وتحاربه كلما اتسع عليها الأمر وانفرج، و أفراد المجتمعات ترى فيه حق لا بمكن التنازل عنه ما دامت الأنظمة الرسمية عاجزة على توفير البديل للإيفاء بالحاجيات الأساسية للفرد .

هذه المجتمعات سواء كانت متقدمة أو بدائية يعتبر معظم أفرادها أن القوانين تحد من حرياتهم مما يجعلهم في تمرد دائم عليها، و هو ما نلمسه جليا في امتهان الأفراد للتجارة غير الشرعية، فهي موجودة في كل البلدان سواء كانت المتقدمة منها أين يقوم الأفراد بامتهان هذا النوع من التجارة كلما سمحت لهم به الظروف بغية الزيادة في مداخليهم للرفع من مستواهم المعيشي أو بدافع التسلية و ربط لعلاقات اجتماعية جديدة

[1] http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4539 jaques Charmes,22/03/2018

لما يوفره هذا النوع من التجارة من احتكاك مع الآخرين، و بالمقابل في البلدان النامية منها يقوم الأفراد بامتهان هذا النوع من التجارة بدافع الحاجة وعدم القدرة على مواجهة متطلبات الحياة اليومية، ففي غياب طرق و سبل قانونية تسمح للأفراد العاطلين و حتى العاملين منهم بسد حاجياتهم اليومية يبقى هذا النوع من التجارة بمثابة الحل الوحيد.

زيادة على كل هذا فمن مميزات التجارة غير الشرعية سهولة الولوج إليها ، فهي على العموم لا تتطلب وسائل كبيرة بل تعتمد أكثر على مهارات الفرد الشخصية مما يجعلها من الحلول السهلة للفرد في اكتساب الرزق بالربح السهل السريع والسمسرة لمواجهة حاجياته ومتطلباته اليومية.

وهو ما يعتبره " جاك شارمس " في مقالته " نقاش حول القطاع غير الشرعي" أنها **:**
" مركب للرمال التي تضيع فيها الآثار المضاعفة للرأسمالية ".[1]

وحسب المكتب الدولي للعمل هناك معايير تميز هذا النشاط من أهمها **:** [2]

1/ سهولة الولوج إليه كنشاط .
2/ استعمال لوسائل و موارد محلية .
3/ حيز محصور في العمليات .
4/ لا يتطلب مؤهلات كبيرة .
5/ يرتكز أكثر على المهارات الفردية .
6/ المؤهلات تكتسب خارج نطاق النظام الرسمي .

[1] http://www.persee.fr/doc/tiers_ jaques Charmes،Débat actuel sur le secteur informel [articl _num_28/1987,22/03/2018

[2] **https://www.memoireonline.com/02/10/3187/m_Le-secteur-informel-comme-strategie-de-survie-des-congola 22/01/18**

كل هذه المؤشرات تجعل من التجارة غير الشرعية تقبل وتحتضن عرفيا و تجد لنفسها صدى لدى مختلف أفراد و شرائح المجتمع، فبالموازاة للإزعاج الذي قد تسببه كما يراه البعض يرى لها أنها بمثابة صمام الأمان و كبديل الذي يضمن توفير احتياجات الأفراد عند عجز السلطة و المجتمع القيام بذلك .

ا / -3- التجارة غير الشرعية من المنظور القانوني.

لقد ظل الاختلاف قائما بين السلطة الرسمية وأفراد المجتمع في كيفية التعامل مع الظواهر، سواء كان التعامل بطريقة إيجابية أو بطريقة سلبية، فهذا التعامل مؤسس على مبدأ الإنتفاع، فقد نجد كلاهما يقبل و يبارك الظاهرة ما دامت تخدم قيمه ومعاييره التي أنشأ عليها، ويستنكر و يحارب الظاهرة ما دامت لا تخدم قيمه ومعاييره التي أسس لها

لكن تبقى السلطة الرسمية في مرتبة مميزة كونها قد تستطيع إخضاع الظاهرة أو الحد منها و جعلها تسير في اتجاه يخدمها بتقنينها و ترويضها بسن القوانين، سواء كان هذا على المستوى المحلي والإقليمي أو حتى الدولي

و لا تخرج ظاهرة التجارة غير الشرعية عن هذا المنطق، فمنذ أن أصبح ينظر لها أنها ضرر على اقتصاديات الدولية والدول، باتت الدول و المنضمات الدولية تعكف على سن القوانين و إبرام الإتفقايات التي قد يمكن بها كبح و الحد من هذه الظاهرة

فمنذ ظهور مصطلح التجارة غير الشرعية مع بداية السبعينيات، و لفت المكتب الدولي للعمل النظر لهذه الظاهرة في كونها تخرج عن السيطرة الرسمية للدول سواء كانت المتقدمة أو المتخلفة منها، بدأ التفكير في كيفية السيطرة و الحد منها على كل المستويات بما فيها المستوى المحلي والإقليمي و الدولي، فسنت القوانين على المستوى المحلي تمنع كل تعامل بهذا النوع الاقتصادي و أبرمت الاتفاقيات الإقليمية و الدولية

لمحاربة و الحد من هذا النوع الاقتصادي

و لا تخرج الجزائر عن هذا الإطار كونها أسست لترسانة و منظومة قانونية تحوي في طياتها كيفية التصريحات و المبادلات التجارية التي يمكن بها تنظيم معظم التعاملات الاقتصادية، و هو ما أطلعنا عليه في معظم النصوص القانونية و النصوص التعديلية التي واكبت تقنين هذه التعاملات التجارية والاقتصادية .

فقد أسست **المادة الأولى** (في الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/12/26)

" يعد تاجرا كل من يباشر عملا تجاريا و يتخذه حرفة معتادة له "

وعدلت هذه **المادة** (القضية رقم 41272، قرار مؤرخ في 1987/01/03 المجلة القضائية - العدد 3-1991- ص 81)

" يعد تاجرا و يخضع للقانون التجاري كل من يملك محلا تجاريا و مسجل في السجل التجاري و يمارس أعماله التجارية على سبيل الاعتياد " .

و تذهب **المادة الأولى مكرر**(في الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09)

" يسري القانون التجاري على العلاقات بين التجار، و في حالة عدم وجود نص فيه يطبق القانون المدني و أعراف المهنة عند الاقتضاء " .

أما **المادة الثانية** (في الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09) .

"يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه "

أما **المادة 28** (في الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/12/26) فعدلت بنفس **المادة 28** (في الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09) .

" كل شخص طبيعي أو معنوي، غير مسجل في السجل التجاري، يمارس بصفة عادية نشاطا تجاريا، يكون قد إرتكب مخالفة تعاين ويعاقب عليها طبقا للأحكام القانونية السارية في هذا المجال " .

أما **المادة 29** (في الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/12/26) فألغيت بنفس **المادة 29** (في الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09) .

أما **المادة 4** (من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14) .

" يلزم كل شخص طبيعي أو إعتباري يرغب في ممارسة نشاط تجاري، بالقيد في السجل التجاري، ولا يمكن الطعن فيه في حالة النزاع أو الخصومة إلا أمام الجهات القضائية المختصة " .

أما **المادة 26** (من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12) يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي **:**

- الفضاء التجاري **:** المناطق المهيأة و المجهزة بهدف استقبال أي نشاط تجاري .
- التجهيز التجاري **:** تواجد و تنظيم الأنشطة التجارية على مستوى الفضاء التجاري.

" تهدف شروط مكان تواجد و تنظيم الأنشطة التجارية المنصوص عليها أعلاه إلى حماية المحيط و الآثار والأماكن التاريخية وصحة المواطنين و سلامتهم و كذا احترام

النظام العام، و تحدد عن طريق التنظيم "

أما **المادة 27** (من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12) دون الإخلال بأحكام (القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/14) و المتعلق بالتهيئة والتعمير:

" لا يمكن السماح بتواجد نشاط تجاري لإنتاج السلع والخدمات من شأنه أن يحدث أضرارا أو مخاطر بالنسبة لصحة و راحة السكان و / أو المحيط، إلا في المناق الصناعية أو مناطق الأنشطة المعدة لهذا الغرض و الواقعة في المناطق الحضرية أو الشبه الحضرية السكنية دون سواها "

أما **المادة 32** (من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12) .

" يعاقب التجار الذين يمارسون أنشطة تجارية غير قارة دون التسجيل في السجل التجاري بغرامة من 5000 دج إلى 50.000 دج ، زيادة على هذه الغرامة . يجوز لأعوان الرقابة المؤهلين و المذكورين في **المادة 30** القيام بحجز سلع مرتكب الجريمة، و عند الاقتضاء حجز وسيلة أو وسائل النقل المستعملة " [1] .

و بالنظر إلى كل هذه الترسانة من القوانين التي تؤكد على تقنين التعاملات و المعاملات التجارية ، بما فيها القوانين المكملة لها و التي تمس من قريب أو بعيد المعاملات التجارية و تؤسس لها، نلمس مدى حرص السلطات الرسمية على التحكم في كل ما هو تعاملات تجارية بغية سد الثغرات على كل المتحايلين، وبالتالي القضاء على كل ما هو غير شرعي .

خلاصة الفصل

[1] **محمد حسين،القانون التجاري والإجتهاد القضائي و النصوص المتممة،ط 6،دارهومة للطباعة والنشر التوزيع، لجزائر.2008،ص28/27/26/17/16/5/4**

و كخلاصة لكل ما سبق فإن التباين الذي نلاحظه في نظرة القانون ونظرة العرف لظاهرة التجارة غير الشرعية داخل الحي يكمن في الخلفية التي تأسس عليها حي"المدينة الجديدة" كونه كان دائما بمثابة الحاضنة لكل من رفض القوانين أو رفضه القانون على حد السواء، ما جعل تضامن سكان هذا الحي بصورة تلقائية مع كل من يرونهم و يعتبرونهم مقصيين، وبالتالي كان السكان لا يبلغون عن هؤلاء الباعة المتجولون و يتعاطفون معهم، و إذا اقتضت الحاجة تفتح لهم أبواب البيوت لإخفاء سلعهم حتى لا تصادر من طرف الشرطة

II / الفصل الثاني

II/ -1- نبذة عن مدينة " وهران ".

II/ -2- مونوغرافيا حي " المدينة الجديدة ".

II/ -3- تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة وتسميته وسكانها.

II / الفصل الثاني

لقد حاولنا في هذا الفصل فهم الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" من خلال الوقوف على الدوافع التي أسست في بداية الأمر لقبول والتعايش مع هؤلاء التجار والباعة المتجولين ، و هو ما لاحظناه من خلال مسح لتاريخ و حاضر الحي من خلال انتمائها لمدينة وهران ، فكان لنا ما يلي

II/ -1- نبذة عن مدينة " وهران ".

تعتبر مدينة وهران من أهم المدن الجزائرية لموقعها الجيوستراتيجي، زيادة على إحتوائها ميناء يطل على البحر المتوسط و مناطق صناعية فهي غنية بمواردها الطبيعية والتنوع البيئي ووفرة الأراضي الخصبة والمياه الباطنية، وظهور مدينة وهران يضرب في عمق التاريخ بتعدد الحضارات و الغزوات التي تعاقبت عليها، مما يجعل منها قطب صناعي و فلاحي و تجاري و سياحي و ثقافي في آن وحد ، و يجعل منها مركز استقطاب بامتياز لكل طالب للغنى والازدهار حيث قال فيها العلامة ابن خلدون : .

« وهران متفوقة على جميع المدن الأخرى بتجارتها وهي جنة التعساء ، من يأتي فقيراً إلى أسوارها يذهب غنياً » .[1]

تسمية مدينة وهران

هناك من يقول إن كلمة «وهران» هي مثنى اللفظة العربية "وهر" وتعني الأسد، لكن هناك من يشكك بهذا الشرح ويقول إن الاسم من أصل بربري نسبة إلى واد " الهاران " أو إلى أسود الأطلس ، و هناك من يقول وهران كلمة أمازيغية معناها الأسدان (المفرد وهرا والمثنى وهران) ، و هو ما يجعل معظم المؤرخين يتفق في أصل التسمية لمدينة وهران بربطها بأسود الأطلس التي كانت تعيش في المنطقة حيث تقول الأساطير الشعبية إنه في القرن التاسع قبل الميلاد كان يمكن رؤية هذه الأسود في المنطقة، وإن آخرأسدين قُتلا كان في جبل قرب وهران يسمى حاليا بجبل الأسود والذي ورد اسم كل منهما في التاريخ بتهجئات مختلفة ، ليبقى الأسدان بمثابة شعار المدينة إلى يومنا. [2]

تأسيس مدينة وهران

يعتبر الفينيقيون من الأوائل الذين عمروا المنطقة بإنشاء محطتهم التجارية في خليج مداغ الصغير غرب وهران، و يتبعهم الرومان بإختيار موقع ميناء وهران والمرسى الكبير و التي كانت تعرف بالميناء الإلهي ،حيث كانت منطقة وهران تسمى " يونيكا كولونيا "، و مع انهيار الإمبراطورية الرومانية سقطت المدينة بأيدي الوندال عام 445م ، ثم في يد البيزنطيين سنة 533م، وضربها طاعون "جستنيان" عام 541م، ثم تخضع بعدها للفتوحات الإسلامية في سنة 645م، وبعد بقائها عدة قرون مهجورة لعدم قدرة الرستميين السيطرة والدفاع على المدينة بسبب المشاكل الداخلية والنزاع مع الفاطميين، يتفق معظم المؤرخين بأن تأسيس مدينة وهران كان من قبل البحارة الأندلسيين محمد بن أبو عون، ومحمد بن عبدون ومجموعة من البحارة بدعم من أمراء

[1] http://archive.is/OeDXd#selection-451.14-451.23 - 2018/04/22-
[2] http://oran.yoo7.com/t1704-topic -2018/04/22

قرطبة نظراً لقوتهم آنذاك و تفكك الخلافة العباسية بإنشاء المدينة سنة **902** م.[1]

.

سكان مدينة وهران

يؤكد إحصاء سنة 1851 للسكان الأصليين، في الأرشيف الفرنسي لأهم وأكبر القبائل الوهرانية التي كانت تتواجد بمحيط مدينة وهران، أن منطقة وهران كانت مقسمة بين أربع قبائل عربية كبرى هي :

- قبيلة زمالة اليوم الونازرة معروفين قديما بـ " اولاد التل نسبة للتل -هضاب- الوهراني المُمتد ما بين وهران ومعسكر " ويعود أصل التسمية الحديثة للعهد التركي، وكان تعدادهم في بداية الاستعمار الفرنسي في حدود 6700 نفس.

- قبيلة دوار (الدواير) ومن عروش هذه القبيلة أولاد قيزة (بقاف مضخمة) نسبة لجدهم قيزة بن عامريقال أنهم من العرب العدنانية من نسل سيدنا اسماعيل عليه السلام، وكان تعدادهم في بداية الاستعمار الفرنسي في حدود 11300 نفس .

- وقبيلة عبيد الغرابة (أو كما يُسمون في الغرب الجزائري : عرب الغرابة) ، ويعود نسب هذه القبيلة إلى : عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة بناحية بطيوة ، وكان تعدادهم في بداية الاستعمار الفرنسي في حدود 12700 نفس .

- وقبيلة عامر شراقة الذين ينتمون للقبيلة الام " بني عامر" وبعد تضخمها انقسمت الى قبيلتين عامر شراقة وعامر غرابة ، و تعتبرالقبيلة الأكبر عددا في منطقة وهران، حيث كان تعدادهم في بداية الاستعمار الفرنسي في حدود 18000 نفس.

[1] – https://www.marefa.org/%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86#cite_note-15 - 2018/04/22

زيادة على 1600 شخص الذين عرفوا في الإحصاء السكاني "بخارج الإطار" آي بدون انتماء قبلي معلوم ، وجل هذه القبائل الوهرانية استقروا بضواحي مدينة وهران بعد دخول الاستعمار الفرنسي الذي عمد إلى تحطيم و إزالة القبلية العربية، لشل حركة المقاومة بعد أن شاركت جُل هذه القبائل الوهرانية في حرب الأمير عبد القادر ، بالمرسوم 1863 الذي أصدره الاستعمار الفرنسي فكان من آثاره زوال الهوية القبيلة والعروشية وإحلال مكانها " ثقافة المدينة والمواطنة "[1]

التقسيم الإداري لمدينة وهران

أصبحت مدينة وهران حاليا مكونة من إثنا عشرة (12) مندوبية حضرية تحتوي كل منها مجموعة أحياء يصل متوسط تعداد سكانها مائة وأربعون ألف (140) نسمة ،

[1] https://tribusalgeriennes.wordpress.com/2013/09/20/ 22/04/2018

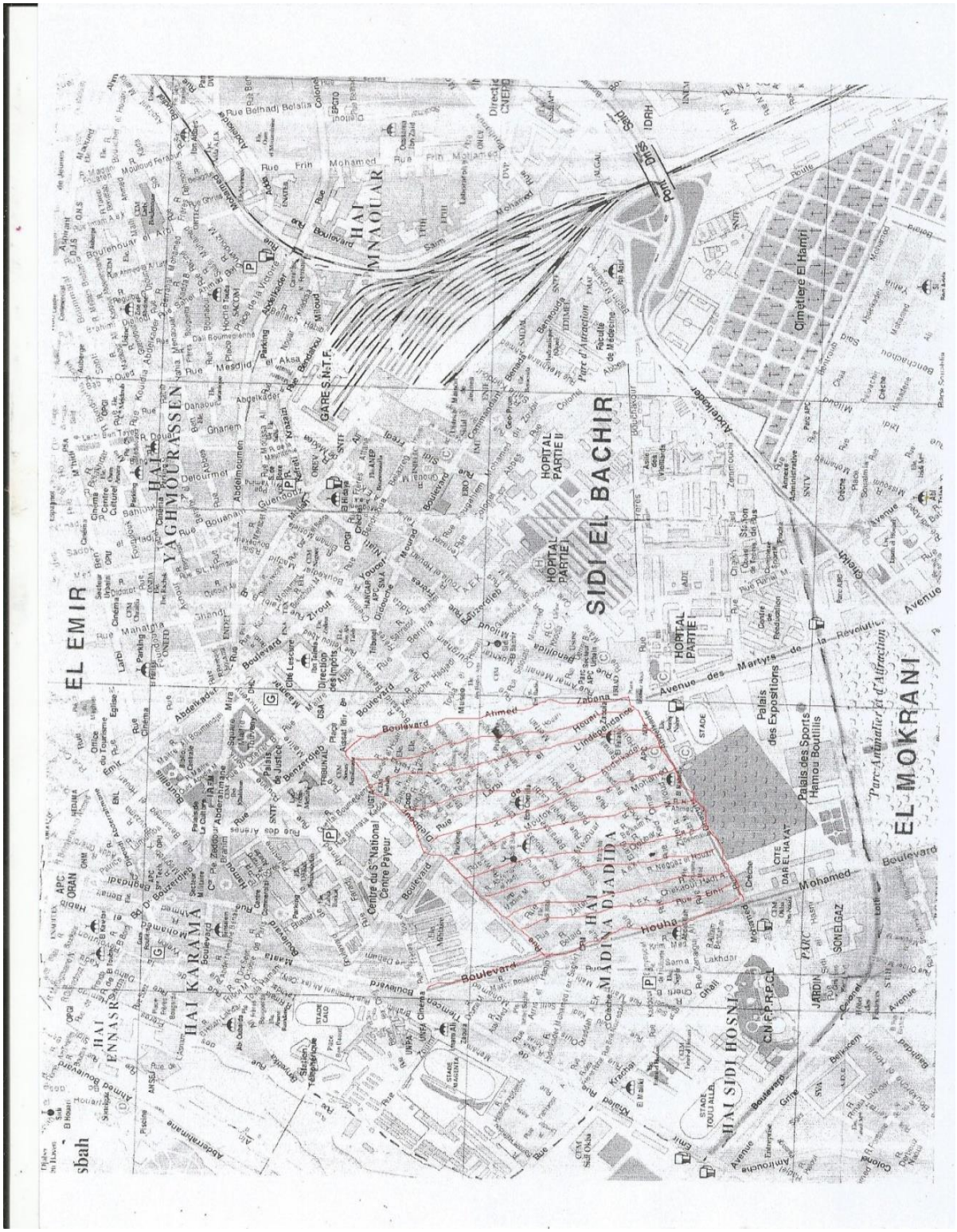

[1]Figure 01 موقع حي "المدينة الجديدة" وسط المندوبية الحضرية "سيدي البشير"

[1] المصالح التقنية للمندوبية الحضرية "سيدي البشير"

II/ -2- مونوغرافيا حي " المدينة الجديدة ".

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مدينة وهران تضرب في عمق التاريخ بما تزخر به من أحياء عتيقة كان لها دور كبير في رسم معالم هذا التراث المادي ولا المادي لهذه المدينة، ولعل من أهم هذه الأحياء حي المدينة الجديدة الذي بالرغم من حداثته نسبيا مقاربة بأحياء أخرى كحي سيدي الهواري وسيدي عقبة و حي سيدي البشير وحي سيدي بلال إلا أنه يبقى من أهم الأحياء التي سجلت نفسها في تاريخ مدينة وهران، و يقع حي المدينة الجديدة تقريبا في قلب مدينة وهران فوق هضبة تتوسط مقبرة سيدي البشير(سابقا) شرقا ومقبرة الجالية اليهودية جنوبا وسيدي عقبة غربا و يتبع إداريا للمندوبية الحضرية سيدي البشير و التي تضم أيضا: .

- حي سيدي البشير (البلاطو – الهضبة -)
- حي سيدي عقبة (سانت آنطوان)
- حي النصر (الدرب)
- حي الكرامة (وسط المدينة)

حاليا يحتوي إجمالي سكان 000 190 نسمة يمثل فيه حي المدينة الجديدة تقريبا 1/50 أي ما يقارب حوالي 4000 ساكن ، كون هذا الحي لا يحتوي على عمارات و يتكون أساسا من سكنات شبه فردية من الطراز القديم (الحواش) زيادة على السكنات الهشة التي بعدما رحل أصحابها إلى أحياء جديدة أعيد بنائها كمحلات و مراكز تجارية [1]

[1] **المندوبية الحضرية سيدي البشير بلدية وهران**

II/ -3- تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة وتسميته وسكانها.

يعود تاريخ تأسيس حي المدينة الجديدة بأمر من الجنرال " دي لامورسيار" بتاريخ 1845/01/20، و الذي جاء كاستجابة لتجميع كل الأهالي الذي استوطنوا المناطق المحيطة داخل سور المدينة بعدما تم تشريدهم كعقاب لمقاومتهم الاستعمار الفرنسي ما يسمح لهذا الأخير بالسيطرة و التحكم أكثر في هؤلاء الأهالي (من مختلف القبائل التي تم ذكرها آنفا والتي شاركت مع الأمير عبد القادر في المقاومة زيادة على الوافدين من مختلف المناطق الداخلية) و هو ما جعل من هذا الحي يعتبر بمثابة الملجأ الذي يأوي إليه المشردون والمقصون و حتى الأوروبيين منهم في حالات الضيق و العسر[1] .

تسمية حي " المدينة الجديدة " .

أما التسمية فكانت في البداية " الجليس " أو " الغرباء " و يقصد بها مجلس الغرباء لتصبح بعدها التسمية " قرية الزنوج " نسبة للأهالي ذوي البشرة السوداء الذين كانوا يعيشون في هذه المنطقة بمحاذاة ضريح سيدي بلال ، ليرسي أخيرا على تسمية " المدينة الجديدة " فيما معناه " المستوطنة الجديدة " .

سكان حي " المدينة الجديدة " .

هذه الشريحة حسب دراساتنا وملاحظاتنا الميدانية تبقى بمثابة الحلقة الأضعف في هذا المجال (الفضاء) المعقد و المملوء بالتناقضات و الإكراهات ، فكما سبق التطرق إليه يعتبر السكان بداية كضحية لسياسة الإقصاء الاستعمارية بتجميعهم قصد المراقبة الآنية للترويض والاستعباد ، مما جعل منهم ملجأ باحتضانهم لكل المشردون والمقصون ، فتحملوا تبعيات هذه الممارسات التي جعلوا منها مبدأ أساسيا ليصبحوا بعدها ضحايا لمبادئهم

[1] Réné Lespes, Oran Etude de Géographie et d'Histoire Urbaine, Alger- Edition Bel Horizon.2016

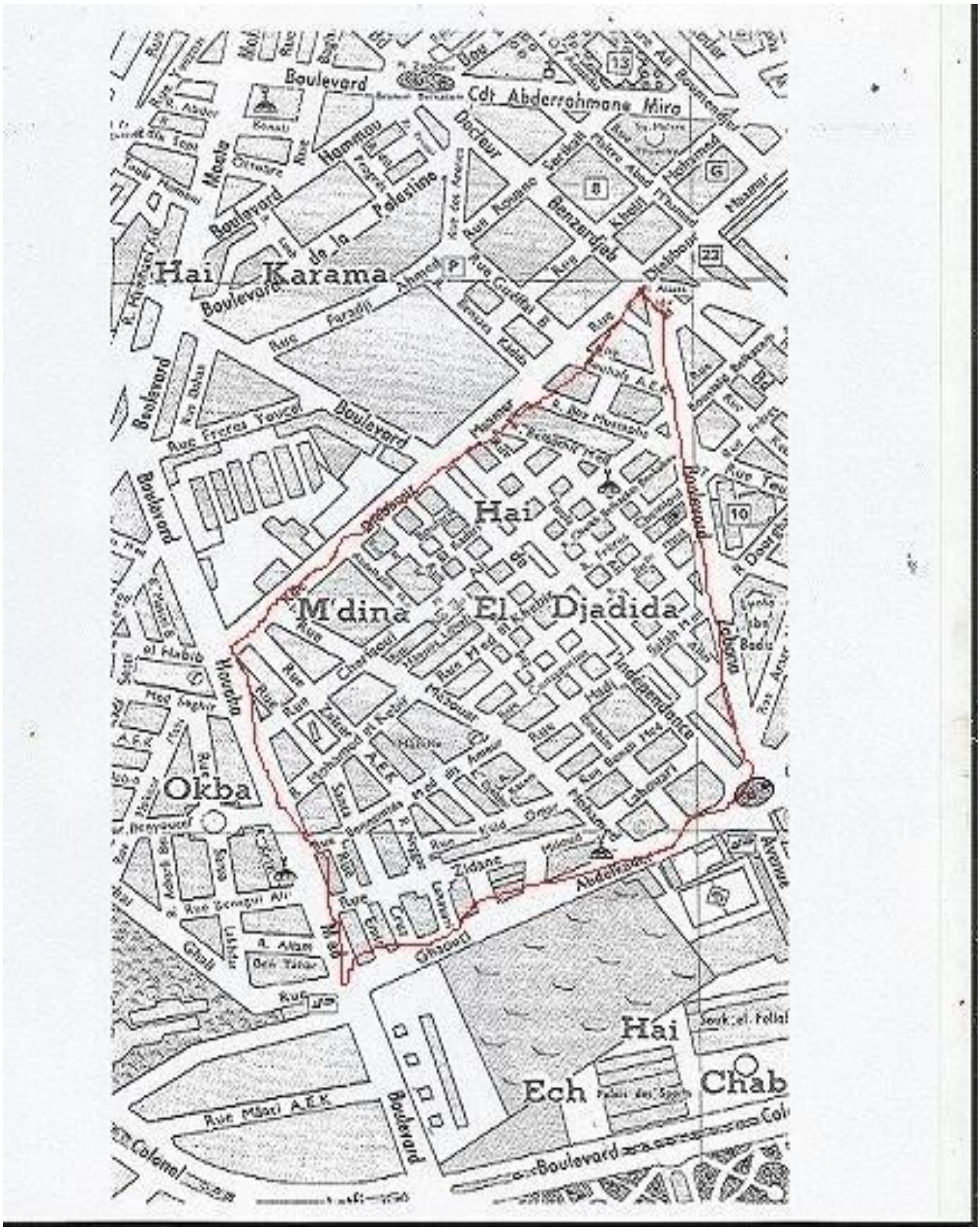

[1]Figure 02 "حي "المدينة الجديدة

[1] المصالح التقنية للمندوبية الحضرية "سيدي البشير"

خلاصة الفصل

و كخلاصة لكل ما سبق فإن النماذج الاجتماعية التي نتجت بعد إنشاء حي "المدينة الجديدة" كانت بمثابة خليط هجين من بين كل المقصيين و المنبوذين الذين كانوا ضحية استبداد و قهر المستعمر و الذين حشدهم في هذا الحي بغية الإذلال و السيطرة عليهم، مما جعلهم يتفاعلون فيما بينهم لإنشاء بناء اجتماعي خاص بهم متكامل المهام و الأدوار والوظائف، فهذا الفضاء المعيشي كان يحتوي كل الشرائح الاجتماعية و التي لها دور تكاملي فيما بينها لتأسيس هذا البناء الاجتماعي، فكانت تركيبة سكانه من العائلات الميسورة و الفقيرة و التجار و الحرفيين ميزاتهم التضامن و المساعدة فيما بينهم، و حتى الغريب عن الحي سيجد لنفسه ملجأ بالحي إذا اقتضت به الحاجة من عمل وإيواء.

III / الفصل الثالث

III / -1- المتغير العددي كعامل مؤثر.

III / -2- المتغير الاقتصادي كعامل مؤثر.

III / -3- المتغير العددي والمتغير الاقتصادي كعامل موحد مؤثر.

III / الفصل الثالث

لقد كان لنا في هذا الفصل الوقوف على الواقع المعيشي لسكان حي "المدينة الجديدة" حسب ما لاحظناه في الميدان و حسب ما استقيناه من أجوبة المبحوثين المعبرة عن وصفهم لواقعهم كما يعيشونه وكما يتصورونه، وهذا في طرحنا لسؤال عام وشامل؛و هو كيف كانت حياتهم قبل مجيء هؤلاء التجار والباعة المتجولين إلى حيهم و كيف أصبحت اليوم، و هو ما سيعطي للمبحوثين حرية التعبير عن تصوراتهم لهذا الواقع و طريقة تعاملهم معه، فكانت الأجوبة كما يلي

"***إيه ، فكرتني بالأيام الزينة*** " يقول المبحوث رقم (01).

ليستطرد المبحوث رقم (02) ***" كنا عايشين أحرار في حومتنا"***

ليرد عليه المبحوث رقم (03) بمرارة ***" اليوم كي تبغي تدخل لدارك تطلبهم خلوني نفوت "***

ليعقب عليه المبحوث رقم (04) ***" إذا خلاوك تفوت ! غادي تسمع غير قلقتونا ! رانا خدامين ها فوت من ليه "*** .

بهذه العبارات المليئة بالحسرة وبالأسى كانت ردة الفعل الأولى للمبحوثين لسؤالنا عن كيف كانت حياتهم قبل مجيء هؤلاء التجار والباعة المتجولين إلى حيهم و كيف أصبحت اليوم ، فجلهم يجمعون على أن حياتهم كانت بسيطة و هادئة لا يشوبها التوتر والقلق، يفرحون بالداخل إلى الحي ويعتبرونه ضيفا مهما طال به الزمن حتى يصبح في مقدوره التكفل بنفسه، أما اليوم فيتفادى معظمهم الداخل إلى الحي حتى ولو كان من العائلة، كونه سيزاحمهم في فضائهم المعيشي الذي ما فتئ يزداد في التقلص و الانكماش حتى لم يعد يسعهم، ، هذه الحقيقة الميدانية تعزز الاتجاه النظري الذي يؤكد امتلاك المجتمع لواقع و حقيقة اجتماعية مستقلة عن وجود الفرد تفرض على هذا الأخير تبعية قد تكون شبه تامة لهذا الواقع بالرغم من بعض المحاولات لبعض الأفراد

للمقاومة، و هو ما جعل تفاعل الفرد مع هذا الواقع يخضع إلى تجاذبات و تنافرات و إكراهات تنعكس على نوعية وطبيعة سلوكه، حيث يتباين هذا السلوك بتباين حدة هذا الواقع و الحقيقة الاجتماعية، و هو ما وقفنا عليه في دراستنا هذه أين كان سلوك السكان في تغير دائم حسب الأوضاع التي يفرضها عليهم الواقع الاجتماعي اليومي، و هو ما حاولنا التطرق إليه على أساس المعطيات الميدانية بمقاربتان في تقديرنا لهما الدور الأكبر في تحديد هذا التغير و هما كالتالي:

III / -1- المتغير العددي كعامل مؤثر.

يسرد لنا أحد المبحوثين أنه في البداية كان هناك عدد قليل من الباعة المتجولين بمحاذاة سوق "سيدي عقبة" ليبدأ العدد بالتكاثر شيئا فشيئا، و حين ضاق بهم المكان و لم يعد يسعهم إتجه البعض منهم إلى ساحة "الطحطاحة" لعرض مبيعاته ، لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد ليزداد العدد أضعاف المضاعفة مما أستدعى تدخل السلطات العمومية كون ساحة "الطحطاحة" تعد بمثابة واجهة و رمز من رموز المدينة ، فكان هذا بتدخل الشرطة وطردهم للباعة المتجولين مما دفعهم إلى الدخول إلى الشوارع الداخلية رويدا رويدا حتى اكتسحوها كلية.

و من هذا المنطلق بدأت دراستنا و التي ارتكزنا في بدايتها على العامل العددي، و بتحليل لبعض الإحصائيات التي استقيناها من مختلف المصادر و الهيئات العمومية يتضح لنا جليا أن

عدد السكان مع نشأة الحي كان في تزايد وازدهار دائم وهو ما تؤكده الإحصائيات كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول بياني لتزايد عدد السكان بعد إنشاء حي "المدينة الجديدة"[1]

السنوات	1881	1891	1901	1911	1936
عدد السكان	7008	7598	9739	12255	12307

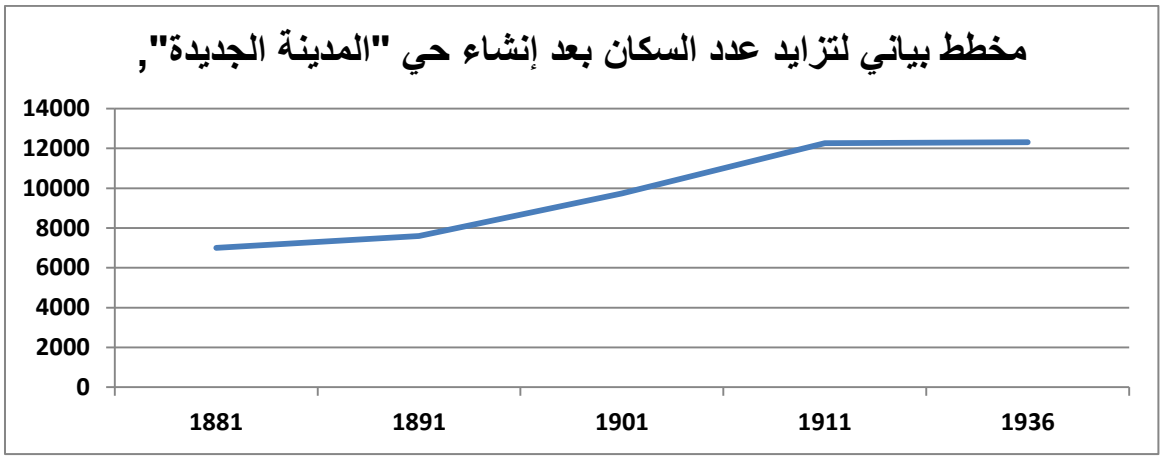

وبعد فترة الاستقلال وبسبب الفقر و البطالة ازدادت الهجرة الداخلية والنزوح الريفي إلى المدن الكبرى ، لتكون "وهران" كغيرها من المدن الكبيرة قبلة لهذه الجموع الكبيرة النازحة ويكون حي "المدينة الجديدة" مركز استقطاب لهذه الجموع لطلب الرزق و العمل ، ليأخذ عدد السكان في التناقص شيئا فشيئا وهو ما تؤكده هذه الإحصائيات .

جدول بياني لتناقص عدد السكان لحي "المدينة الجديدة" بعد الاستقلال [2]

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	7581	6777	-	6398	3929

[1] Réné Lespes, Oran Etude de Géographie et d'Histoire Urbaine, Alger- Edition Bel Horizon.2016

[2] **الديوان الوطني للإحصائيات**

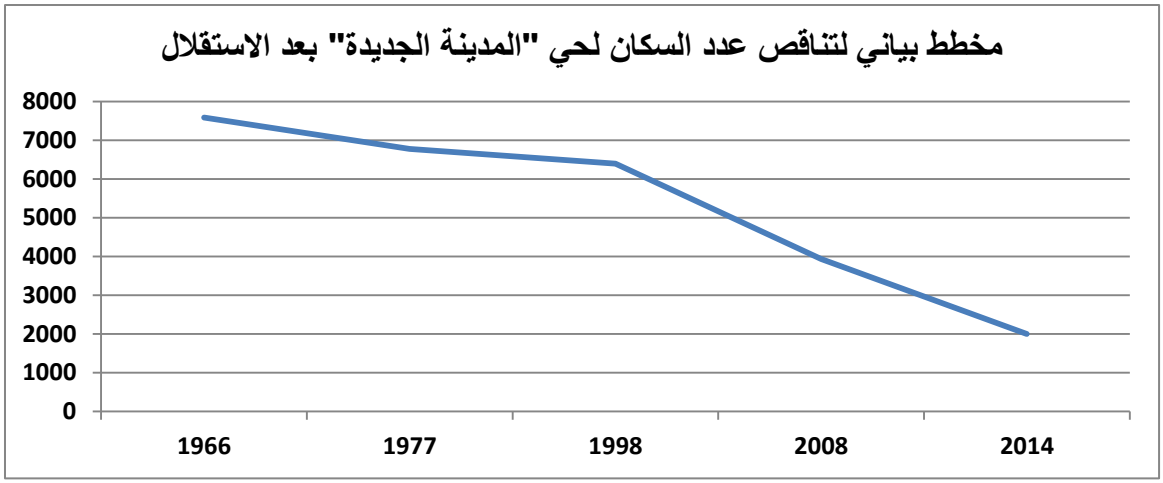

فيما تذهب التقديرات الأخيرة للمندوبية الحضرية "سيدي البشير" أن عدد سكان حي "المدينة الجديدة" المكون أساسا من سكنات شبه فردية من الطراز القديم (الحواش) تراجع إلى حوالي **2000** ساكن بسبب الترحيل الذي مس البنايات الهشة والتي بعدما رحل أصحابها إلى أحياء جديدة أعيد بنائها على أساس الطابع التجاري كمحلات و مراكز تجارية و في بعض الأحيان إلى "مراقد" (نوع من الفنادق التي تحتوي على غرف جماعية) من طرف أصحابها ، مقارنة بعدد الباعة المتجولين الذي يبقى في ازدياد حيث وصل إلى عدد **1023** حسب إحصائيات سنة **2013/2012** لقسم النشاطات الاقتصادية لبلدية وهران وحسب نفس المصدر فهناك **375** محل تجاري ملك البلدية بسوق "سيدي عقبة" يستفيد منه التجار بصيغة الكراء، و في غياب لإحصائيات دقيقة حاليا قمنا بإحصاء ميداني لجرد عدد المحلات المتواجدة بالحي فكان العدد يقارب حوالي **450** محل كلها في ملكيات خاصة، وبعملية حسابية بسيطة سنجد أن عدد **2000** ساكن يقابله عدد **1848** تاجر أي ما يعادل نسبة ساكن لكل بائع متجول أو تاجر، وإذا استثنينا المساحات المبينة للحي تصبح الفضاءات المتبقية والمتمثلة في الشوارع والساحات أقل استيعابا للعربات و الطاولات المستعملة من طرف الباعة لعرض سلعهم زيادة على المارة سواء كانوا لغاية الشراء أو بدافع الفضول في فضاء كل ما يمكن القول عنه أنه لا يمكنه استيعاب كل هذا الكم الهائل من السكان و المشترين و التجار في آن واحد.

فبعدما كان فضاء الحي مستغل من طرف السكان -الأصلي - وحدهم و بعض التجار والحرفين جلهم من سكان الحي الذين كانوا يمارسون نشاطاتهم وفي أوقات زمنية محددة، أصبح هذا الفضاء يتقلص بفعل تزايد المستمر للتجار المتجولين و الزبائن على مدار اليوم و السنة، هذا الاختلال العددي بين النسقين الأصلي والدخيل (نسق السكان - الأصلي- و نسق التجار و الزبائن -الدخيل-) دفع بالسكان إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة بالتغيير في نمط حياتهم اليومي و هو ما انعكس على سلوك السكان

و هذا ما لمسناه في حديث المبحوث رقم (05) ***" كانت الحومة (الشارع)هي المكان المفضل لنا للالتقاء، ففيها نقضي جل أوقاتنا في التسلية والفض عن النفس وحتى مشاكل الحي تحل فيها بمجرد ظهورها كنا زاهيين "***

ليستطرد بعدها ***" اليوم أصبحنا لا نرى بعضنا البض لعدم إمكانية التواصل الدائم إلى درجة أنه إذا حدث طارئ لا نسمع عنه إلا بعد مدة زمنية "***

و هنا نلاحظ أن الساكن كان يتمتع بحرية كبيرة في استغلال الزمان و المكان الذي يعيش فيه دون أدنى قيد أو شرط ، فكان يستغل مسكنه لحاجياته الطبيعية اليومية والاجتماعية ، ويستعمل الفضاء الخارج عن المسكن بمناسبة أو غير مناسبة ليجعل منه متنفس يقضي فيه معظم أوقاته للسمر و الترفيه عن النفس، بلقاء الجيران و التحدث إليهم في شتى ميادين الحياة سواء كانت خاصة بالحي وبحياتهم اليومية أو حتى التي لا علاقة لها بالحي ولا بحياتهم اليومية بل لمجرد الحديث و المذاكرة ، أما اليوم فأصبح هذا الساكن حبيس البيت لا يخرج منه إلا للحاجة أو الضرورة القصوى ليتفادى رؤية ما أصبح عليه ذلك الفضاء

ليستطرد المبحوث رقم (06) ***" هذه العيشة فرضت علينا ، الصباح لابد الإبكار للخروج للعمل قبل مجيء الباعة المتجولين لنقضي جل يومنا في العمل ، و وقت الغذاء لا نعود إلى منازلنا نفضل البقاء في العمل، وحتى مع نهاية اليوم لا نعود مباشرة إلى منازلنا إلا في الحالات القصوى لتفادي الاحتكاك الذي أصبح شبه دائم مع هؤلاء الباعة ، أصبحنا كضيوف في ديارنا "*** .

و الملاحظ هنا كذلك هو أن الساكن أجبر على تغيير توقيت نظامه اليومي ليصبح تابع لتوقيت نظام الوضع الجديد ، فبعدما كان ذلك الساكن لا يعي أي إهتمام للأوقات فكان يدخل إلى منزله وقت ما شاء و كيف ما يشاء، أصبح اليوم مجبر على الخروج من بيته باكرا و لا يعود إليه إلا للضرورة القصوى أو عندما ينفض كل الباعة المتجولون مع نهاية اليوم

و هو الشيء نفسه الذي نلاحظه حتى عند النساء فهن كذلك أجبرن على التغيير في عاداتهم اليومية سواء داخل بيوتهن أو حتى خارج البيت في حيهن

و تروي المبحوثة رقم (07) عن يومياتهم كيف كانت ***" كانت حياتنا بسيطة وسعيدة ، فبعد خروج الرجال في الصباح نقوم بأعمال البيت و ننصبوا الفطور، و بعدها نطلعوا للسطح نشوفوا بعضنا البعض و نتحاكوا على كل شيئ ، حتى على واش درنا في الفطور و نذوقوا بعضنا البعض ، و في العشية بعد المقيلية نجتمعوا في واحدة من الديار على صينية القهوة، تقريبا كل يوم عند واحدة ، كنا متعاونين على هم الدنيا "***

لتعود إلى يومياتهم اليوم كيف أصبحت ***" اليوم شكون راه يشوف الآخر ، السطح حرموه علينا حواشنا قصار و البنيان الجديد عالي للمراكز التجارية كل الشيئ يبان، حتى الخرجة منعوها علينا ، ما عندك منين تفوت كل شيئ مغلوق ، رانا محبوسين نخرجوا بالوقت وندخلوا بالوقت، سماطت الحالة و كرهنا هذه العيشة "***

فبعدما كان لهن متسع كبير في استغلال بيوتهن و حتى فضاء حيهن عن طريق استعمال الأسطح و زيارة بعضهن البعض كلما اقتضت الحاجة بمناسبة و بغير مناسبة ، أصبحن اليوم مجبرين على الرضوخ للوضع الجديد الذي فرض عليهن، فهن يعتبرن أنفسهن مسجونات كونهن لسن أحرار في تصرفاتهن ، بل عليهن الالتزام بما أصبح عليه فضاء الحي

وتروي المبحوثة رقم (08) عن يومياتهم في الحي كيف كانت ***" كنا غير نحتاجوا حاجة نديروا الحايك ونخرجوا نقضوها ، ما نعزجوش ! ، نروحوا حتى للسوق - سيدي عقبة - نشرو ا خضرتنا و نرجعوا، ومرة على مرة منين نفضلوا من المصروف و إلا تجينا وهبة نروحوا عند الصياغة نعربنوا الصيغة، إيه كانت الحية مليحة "*** .

لتعود و تحكي عن يومياتهم اليوم كيف أصبحت ***" اليوم إذا لحقت الثامنة صباحا غير قعدي في دارك، الحمد لله إلي راه كاين - النقال - غير تخصنا أي حاجة نوصوا يجيبوها لينا و إلا كنا نحصلوا ، و نستنوا حتى العشية مين تنحل الطريق"***

وهنا يمكننا الوقوف كذلك على ما مدى تقليص من حرية حركة هؤلاء النسوة في فضاء الحي، حيث بعدما كان لهن إمكانية استعمال فضاء الحي لقضاء احتياجاتهم اليومية كيفما شئن و وقت ما شئن ، أصبحن مجبرين على قضاء كل احتياجاتهن في مواقيت معينة لكونهن اليوم ملزمين بأوقات و مواعيد محددة فرضها عليهن الوضع الجديد.

و هنا أصبح البناء الاجتماعي هذا المتكون من نسقى الأصلي و الدخيل يخضع للتفاعلات الاجتماعية التي تحدث بين مختلف أفراده و جماعاته، أين تتغير فيه الأدوار و الوظائف حسب نظام القوى المهيمنة والمسيطرة، فتتولد عنه قيم ومعايير مختلفة تفرضها النماذج الاجتماعية الجديدة المهيمنة

ففضاء الحي كان ملك أفراد السكان -الأصلي- وبالأغلبية و بالتالي كانت الأولوية في تقسيم الأدوار و الوظائف لأفراده باستغلالهم لأكبر قدر ممكن من فضاء الحي، لكن و مع التغير في الأوضاع أصبحت الأغلبية في صالح التجار والزبائن -الدخيل- على حد السواء ما جعل الأمور تتغير في اتجاه هذا الأخير و تصبح الأولوية في تقسيم الأدوار والوظائف لأفراده -الدخيل- باستغلالهم لجل فضاء الحي ما جعل تفاعل أفراد السكان ينحى في اتجاه متطلبات الوضع الجديد و حسب متطلبات محيطهم و وضعهم الجديد .

وهو ما تحقق منه اتجاه نظرية البنائية الوظيفية لـ "بارسون" في البعد الاجتماعي المتعلق بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف الأفراد و الجماعات والبعد الإنثروبولوجي المتعلق بالقيم و المعايير و النماذج الاجتماعية و هو كذلك ما أكدته نظرية الاتجاه التفاعلي كما يراه " كوفمان" : أن الفرد يتفاعل حسب متطلبات محيطه .

و في نهاية المطاف يمكننا الجزم من تحقق فرضيتنا الأولى التي تؤكد على أن الهيمنة العددية تفرض منطقها و سلطتها على الجميع فتحدث تغيرات في سلوك السكان ، و تعمل على خلق لنمط معيشي جديد و بالتالي ظهور لنماذج اجتماعية جديدة .

III / -2- المتغير الاقتصادي كعامل مؤثر.

إن العودة إلي المراحل التي مر بها حي "المدينة الجديدة" منذ نشأته تؤكد لنا أنه كان دائما محل استقطاب لكل التعاملات و المعاملات سواء كانت اجتماعية ثقافية أو اقتصادية ، لموقعه أولا الإستراتيجي بمفترق الطرق الذي يتوسط مدينة - وهران - و سهولة الولوج إليه من مختلف الجهات ثانيا

هذا من جهة ومن جهة أخرى كون هذا الحي كان يوفر لسكان مدينة - وهران - و ما جاورها خدمات اجتماعية وعمومية بوجود هيئات نذكر منها القاضي الذي كان له

دور اجتماعي كبير، حيث كان يعقد القران للزواج و الطلاق ويحرر عقودها، و كذلك كان يحرر عقود البيع والشراء ، و يحرر عقود الفريضة ، و حتى محاضر الصلح وإصلاح ذات البين زيادة على هذا كان الحي يعرف بساحته "الطحطاحة" التي كانت بمثابة ملتقى لكل الفنانين من مختلف أرجاء الوطن ، ما يجعل الحي دائما مملوء بالوافدين سواء للفرجة أو للتنزه .

و من الناحية الاقتصادية كان الحي قبلة للزبائن و المشترين لتوفره على تشكيلة متنوعة و كبيرة من الحرفيين (صائغ الذهب ، خياط الجلود ، خياط الأفرشة إلخ) و التجار(أدوات الخياطة ، الأقمشة ، و حتى الخضر والفواكه و غيرها) أو تقديم الخدمات (المقاهي ، المطاعم ، و حتى الفنادق) .

و بالنظر لكل هذه المعطيات نجد أن حي "المدينة الجديدة" أصبح بمثابة مركز اقتصادي و تجاري بامتياز، ما يجعله قبلة كل طالبي الثراء و يصبح منطق المال هو السائد و هو من يحدد المعايير المنتهجة في إبرام مختلف الصفقات و التعاملات سواء كانت تجارية ، عقارية أو حتى الاجتماعية منها في تحديد الأدوار و هو ما وقفنا عليه في دراستنا هذه حيث كان للباعة المتجولين نصيب من هذه الغنائم في كونهم أصبحوا من الأثرياء ما جعلهم يفرضون طريقة عيشهم و بالتالي منطقهم في التعاملات االتجارية والعقارية والتي كان ضحيتها سكان حي "المدينة الجديدة" الذين أجبروا على الرضوخ لهذا الواقع فمنهم من باع و الذي قاوم أجبر على الانكماش على نفسه و هو ما لاحظناه من ردة فعل مع مستجوبينا .

حيث يروي لنا المبحوث رقم (09) كيف كانت صدمته كبيرة عندما جاءه أحد الباعة المتجولين يساومه في مسكنه ***" النهار الأول جاءني يطلب - رحمة على والديك - خليني نفرش و نحط بمحاذاة النافذة فقط ، من بعد مدة أصبح يعلق سلعته في الباب ، و لما درت له الملاحظة على هذا قال لي تبغي نخلصك مكانش مشكل"***

ليتم الحديث عن ما أصبح عليه الحال اليوم ***" أما اليوم يقول لي إذا أردت أن تبيع فأنا واجد، ما تبدلنيش "***

ما يمكنا ملاحظته في سياق حديث المبحوث هو كيف أجبر هذا الأخير كباقي السكان على قبول وضع فرض عليهم كواقع مما دفع بهم الاختيار إما البيع أو الانسحاب من هذا الفضاء على حساب نمط معيشتهم بالتغيير في سلوكياتهم

و يروي المبحوث رقم (10) عن أحد هؤلاء الباعة و هو من أقاربه ***" نسيب أخي يوم جاء، سكن عندنا ف السطح ، كان يحشم ليخرج ، يخرج قبلنا في الصباح ، عند ما بدأ مع هؤلاء المتجولين كان غير يوقف معاهم ، و من بعد أصبح عنده مكان ، شيئا فشيئا أصبح مولى الشيئ عنده كذا من خدام مقابلين الطاولات "*** .

ليكمل الحديث عن ما أصبح عليه الحال اليوم ***" أما اليوم راه بسيارة "مرسيدس" و إشترى -حوش- جارنا و بناه - بازار- هذا بلا الرزق إلي إشتراه من هنا و هناك ، خرجت عليهم الخدمة ، راه بكلمته في الحومة، و راه يضال واقف علينا لكي نبيع له الدار، انعم أصبحنا برانيين و هو مولى الدار"***

وهو نفس الشيء الذي يمكنا الوقوف عليه في سياق حديث هذا المبحوث وهو في كيفية تعامل هؤلاء الباعة المتجولون بعد اكتسابهم لقوة المال مع باقي سكان الحي ، حيث فرضوا منطق المال في كل التعاملات سواء كانت تجارية أو عقارية أو حتى البسيطة منها كإعادة تهيئة بعض المجاري أو إعادة التوصيف ، مما يجعل السكان في حالة تبعية دائمة لعدم قدرتهم على القيام بكل هذه الأعباء، وكل هذا كان بمثابة استراتيجية من الباعة المتجولون لإخضاع سكان هذا الحي

وهنا يمكنا الوقوف على ما مدى أهمية العامل المادي في توجيه المسار الاجتماعي و بالتالي التأثير في عملية تحديد الأدوار و الوظائف الاجتماعية و كيف يمكنه أن يصبح أداة ضغط وتوجيه اجتماعي

وهو ما تحقق منه اتجاه النظرية البنائية الوظيفية لـ "بارسون" في البعد البيولوجي المتعلق بالتنظيم بين الحاجيات والمطالب والبعد السيكولوجي المتعلق بالشخصية و التركيبة النفسية و بالموازاة هو كذلك ما أكدته نظرية الاتجاه التفاعلي و الذي يرى فيه "هربت ميد" : أن أي فرد من الجماعة لا يشبه بالضرورة أفرادها بل يحدد نفسه بهم.

و في نهاية السياق يمكننا القول أن فرضيتنا الثانية قد تحققت والتي تؤكد على أن الهيمنة المادية (المالية) فرضت منطقها و سلطتها على الجميع بإحداث لتغيرات كبيرة في سلوكات سكان حي "المدينة الجديدة" ، فهي كذلك تعمل على خلق لنمط و شكل معيشي جديد خاص بها ، مما يفرز عنه ظهور لنماذج اجتماعية جديدة

فرضوخ بعض الأفراد أو امتناع البعض الآخر لهذا النمط المعيشي الجديد راجع للتركيبة البيولوجية و السيكولوجية و قدرة تحمل كل فرد على حدى للوضع الجديد ، و ما مدى تلبية هذا النمط المعيشي الجديد لمطالب و احتياجات هذا الفرد

III / -3- المتغير العددي والمتغير الاقتصادي كعامل موحد مؤثر.

تبعا لما توصلنا إليه في العنصرين السابقين في التأثير الذي يفرضه العاملين العددي والاقتصادي في توجيه سلوك سكان حي "المدينة الجديدة" و بالتالي إحداث تغيير في نمط حياتهم ومعيشتهم اليومية، فإنه من البديهي إذا اجتمع هذان العاملان في آن واحد فسيكون أثرهم أكبر على هذا السلوك و بالتالي يكون التغيير أهم وأسرع وتيرة، و هو ما لاحظناه ميدانيا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحي كإعادة التهيئة أو بعض

الترميمات، أين تكون فيه الكلمة الأخيرة دائما للأغلبية العددية للتجار الأكثر ثراء و يرغم سكان الحي على قبول هذا الوضع و الرضوخ للأمر الواقع بالتعايش معه

خلاصة الفصل

و كخلاصة لما سبق ذكره، فإن العامل العددي و العامل المادي (المالي) لهما دور كبير سواء كان مجتمعان أو كل على حدى في إحداث تغيرات في سلوكات الأفراد و بالتالي تغيرات في الأنماط المعيشية و هو ما ينتج عنه ظهور لأشكال و نماذج اجتماعية جديدة ، تكون فيها حتمية التبعية شبه مطلقة لهيمنة العدد و المادة (المال) المفروضة على هؤلاء الأفراد، فتصبح تفاعلاتهم في العملية التفاعلية على أساس إستراتجيات تخضع لمتطلبات و منفعة و حاجيات الأفراد داخل فضائهم المعيشي بالرغم من كل الإكراهات و التناقضات التي يتكيفون معها مع مرور الوقت، وهو ما استطعنا الوصول إليه في دراستنا هذه بالتحقق من الفرضيات التي صغناها في بداية دراستنا.

و على العموم فالتغير الاجتماعي يبقى بمثابة الواقع الذي لا يمكن إنكاره، لكن التباين يبقى واضحا في الوتيرة التي يسير عليها هذا التغير الاجتماعي ، فقد يكون هذا التغير أسرع من ما هو عليه في العادة إذا اجتمعت بعض العوامل التي قد تكون بمثابة الدافع و المحفز في تسريع هذه الوتيرة .

كل هذا قد يجعلنا نقف على تغيرات متتالية ، يكون فيها تسلسل في الظواهر الاجتماعية بمثابة شاهد عيان على هذا التغير

الخـــــاتمة

لسنا بصدد إعطاء أحكام قيمية عن نوعية السلوك الذي كان أو أصبح عليه السكان، لكن هدفنا كان محاولة التحقق من أن هذا السلوك تغير وبشكل جذري وسريع دون أن يمر بمراحل كما هو الحال في التغيرات الاجتماعية العادية المألوفة، فانتقال السكان من نمط معيشي معين إلى نمط معيشي آخر مختلف تماما عن الأول دفع إلى تسريع في وتيرة تغير سلوك السكان في مدة زمنية قصيرة، فبعدما كان سلوك السكان يتصف بالهدوء و الاجتماعية أصبح يتصف بالقلق و الانطوائية، بسبب تغير في المحيط المعيشي، حيث كان هذا الفضاء ملكهم لوحدهم ليصبح مشتركا مع نسق دخيل يتصف بكثرة العدد و الغنى الفاحش، و هو ما جعل السكان في موضع ضعف بعدما كانوا في موضع قوة، و بالتالي أصبح نسق السكان في هذا الفضاء بمثابة التابع لنسق التجار و الزبائن، مما دفع بالسكان بالتكيف مع الوضع الجديد بالتغيير في السلوك و بالتالي التغيير في النمط المعيشي و يبقى هذا التغير بمثابة الحتمية الاجتماعية مهما كانت العوامل المؤدية إليه، لكن الذي يمكن الاختلاف فيه حتما هو الوتيرة التي يسير عليها

زيادة على ما وقفنا عليه في بحثنا هذا هو في أن ظاهرة التجارة غير الشرعية أفرزت حسب ملاحظتنا الميدانية ظاهرة أخرى ألا وهي ظاهرة الهجرة الجماعية لسكان حي "المدينة الجديدة" ، و التي قد يأتي فيه علينا يوم تنعدم فيه هذه الأخيرة و تندثر، كون هذا الحي تقريبا أصبح تجاريا كليتا ، وحتى تلك المراقد (شبه الفنادق) التي مازالت للسكن في هذا الحي أصبحت تؤوي سكان آنيين و ليسوا بالسكان القارين

فعلى العموم يسير كل تغير اجتماعي بوتيرة تكاد تكون بطيئة إلى درجة أننا لا نكاد نحس بها و لا نراها ، مما يجعلنا في معظم الأحيان لا نعيها بالرغم من وجودها، لكن الذي نختلف فيه أحيانا هو في أن التغير الاجتماعي يسير بوتيرة أسرع مما قد تكون عليه في العادة، و هنا تتجه الأمور في إحداث بعض الطفرات بظهور تغيرات في النماذج الاجتماعية الموجودة تكاد تكون جذرية، مما ينتج عنه ظهور نماذج اجتماعية جديدة قد تكون مختلفة تماما عن النماذج الاجتماعية القديمة

المراجع

ا – المراجع باللغة العربية :

- بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،ط3،ديوان المطبوعات ،الجزائر ،2001، ص141

- حدوش رشيد،مسألة الرابط الإجتماعي في الجزائر.دراسة ميدانية لمدينة الجزائر،دار هومة،الجزائر،2009،ص70/69

- عثمان حسن عثمان، المنهجية في كتابة البحوث الجامعية، منشورات الشهاب، الجزائر،1998، ص32

- عمار يزلي،القبيلة الفضاء و المعتقد،دار لالة صفية،الجزائر،2012،

- فوزي عبد الرحمان وعلي المكاوي، دراسات في الأنثروبولوجيا الثقافية ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة1999، ص44

- محمد حسين،القانون التجاري والإجتهاد القضائي و النصوص المتممة،ط 6،دارهومة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر .2008، ص28/27/1726/16/5/4

- مراد كربوش،الإتصال الداخلي في الإدارة العمومية الجزائرية . رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الإتصال، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر.2005/2004

- مهدي العربي،التضامن و المجتمع،إقتراب تحليلي لأشكال التضامن بحي الضاية الشعبي لمدينة وهران،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع،جامعة وهران،2008

ب – المراجع باللغة الأجنبية:

- Dictionnaire de la sociologie, Encyclopédie universalis.Albin Michel.
- Houari Chaila ,Oran Histoire d'une Ville, Alger, EDIK.2001/2001
- Le Dictionnaire des Sciences Humaines, Sciences Humaines Edition. Auxerre,2004
- Réné Lespes, Oran Etude de Géographie et d'Histoire Urbaine, Alger Edition Bel Horizon.2016
- Philippe Adair, l'Economie Informel, Paris, Editions Anthropos.1985.

ج – الروابط

- https://bu.umc.edu.dz/theses/amenagement/AZAI3580.pdf
- http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4539
- https://scholar.google.com/scholar?q=l%27informel+d%C3%A9finition&hl=fr&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart&sa=X&ved=0ahUKEwjOv6ywJ3XAhUGshQKHbqmBD0QgQMIIjAA
- https://journals.openedition.org/lectures/16572
- https://journals.openedition.org/remi/2646?lang=en
- http://classiques.uqac.ca/classiques/
- http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1640-topic

- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=117576
- http://kenanaonline.com/users/semsouma12/posts/596796
- https://journals.openedition.org/rsa/180
- https://platform.almanhal.com/Files/2/46373
- http://amets.e-monsite.com/medias/files/straussanselmlatramedelanegociation.pdf
- https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2005-3-page-69.htm
- **http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4539Débat actuel sur le secteur informel** [article] jaques Charmes,
- **www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid.2017/12/12 .. نظريات التي فسرت العلاقات الاجتماعية**
- **https://www.memoireonline.com/02/10/3187/m_Le-secteur-informel-comme-strategie-de-survie-des-congolais 22/01/2018**
- **http://oran.yoo7.com/t1704-topic -2018/04/22 https://www.marefa.org/%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86#cite_note-15** – - 2018/04/22
- http://archive.is/OeDXd#selection-451.14-451.23 - 2018/04/22-
- https://tribusalgeriennes.wordpress.com/2013/09/20/%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86/ 22/04/2018

د - الهيئات و الإدارات العمومية

- الديوان الوطني للإحصاء
- المندوبية الحضرية سيدي البشير بلدية وهران
- قسم النشاطات الاقتصادية لبلدية وهران

المـــــــــــلاحق

- جدول معطيات المقابلات الميدانية

المقابلة	السن	الجنس	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	المهنة
رقم 01	65 سنة	ذكر	متزوج	ثانوي	متقاعد
رقم 02	63 سنة	ذكر	متزوج	ابتدائي	متقاعد
رقم 03	58 سنة	ذكر	متزوج	جامعي	اطار
رقم 04	60 سنة	ذكر	ارمل	متوسط	متقاعد
رقم 05	68 سنة	ذكر	ارمل	متوسط	متقاعد
رقم 06	55 سنة	ذكر	متزوج	ثانوي	موظف
رقم 07	58 سنة	انثى	ارملة	متوسط	ماكثة بالبيت
رقم 08	78 سنة	انثى	ارملة	متوسط	ماكثة بالبيت
رقم 09	57 سنة	ذكر	متزوج	ثانوي	موظف
رقم 10	55 سنة	ذكر	متزوج	ثانوي	سائق

- صور
- خرائط